

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان (S/2013/49).

لقد لاحظت حكومة جمهورية أوغندا بانزعاج الادعاءات الواردة في الرسالة السالفة الذكر، ولا سيما الاتهام الذي يقول "تواصل حكومة جمهورية أوغندا وقوفها عقبه في طريق عملية السلام في السودان". وعلى النقيض من ذلك، تعمل حكومة جمهورية أوغندا باستمرار على تعزيز التعاون والسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي تحت رعاية الأطر الإقليمية والدولية، من قبيل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.

وكانت حكومة جمهورية أوغندا من الدول الضامنة لاتفاق السلام الشامل بين السودان وجنوب السودان، وهي تؤيد تماما الجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ لحل المسائل المعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعربت حكومة جمهورية السودان لحكومة جمهورية أوغندا، عن طريق سفارة أوغندا في الخرطوم، عن شواغلها بشأن اجتماع لجماعات المعارضة السياسية السودانية عُقد في كمبالا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأجريت التحقيقات في هذا الأمر. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ردت حكومة جمهورية أوغندا رسمياً عن طريق سفارة السودان في كمبالا، وقدمت تطمينات بأن الاجتماع المذكور لم يكن من تنظيم حكومة جمهورية أوغندا، ولا بإذن منها، ولا تحت رعايتها، بخلاف ما زُعم.



وقد دأب البلدان على عقد اجتماعات لحل القضايا موضع الاهتمام في إطار الآليات الثنائية القائمة، بما في ذلك اللجنة الوزارية المشتركة، والأمانات الدائمة، ومنتديات رؤساء أجهزة الاستخبارات. ومن المقرر بالفعل أن يُعقد اجتماع مشترك لكبار المسؤولين الحكوميين في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣.

ولذلك فمما يُستغرب له أن تتجاهل حكومة جمهورية السودان الآليات الثنائية القائمة وتثير هذه المسألة مع مجلس الأمن. وحكومة جمهورية أوغندا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ملتزمة بالتنفيذ الكامل لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي ينص على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المكرس في المادة ٢٨ من الفصل السادس من الميثاق، وفي غيره من الصكوك الإقليمية والدولية.

وتعيد حكومة جمهورية أوغندا تأكيد التزامها بالحفاظ على العلاقات الودية والأخوية مع حكومة جمهورية السودان.

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون ل. موجيروا

القائم بالأعمال بالنيابة